القول في بيان الحكم الشرعيِّ

ولما كان معرفةُ الحكم الشرعيِّ متوقِّفاً على معرفة النَّظم والمعنى قدَّمناهما، ثم ذكرناه بعدهما؛ لتوقُّفه عليهما، والكلام على الحكم يستدعي الكلامَ عليه، وعلى صفاته، وأقسامِه، وعلى الحاكم، والمحكومِ فيه، والمحكوم عليه، وفي ذلك فصول.